صداع العصر

هيام سامي الزعبي

باحثة وطالبة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الاسلامية - جامعة اليرموك – الأردن

اتخذ الاستعمار على الدول النامية – وخاصة الدول العربية والإسلامية – أشكالا عديدة منذ القدم، تحمل خطورة وآثارا سلبية كبيرة على الدول، كسياسة الاغراق بالديون من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية التي ساعدت بل كان لها الدور الأكبر في ترسيخ شكل الاستعمار الجديد وزيادة الهيمنة الغربية على الدول العربية والإسلامية.

أولاً: أسباب الديون الخارجية

تزايد حجم المديونية بشكل كبير – وخاصة في السنوات الأخيرة –، وهذا مؤشر خطير لارتفاع المديونية وزيادة الهيمنة والسيطرة على الدول النامية، أما أهم أسباب ارتفاع المديونية وخاصة في الدول العربية:

١– الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي.

٢– سوء توظيف القروض.

٣– تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

٤– ارتفاع أسعار الفائدة.

٥– انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام.

٦– الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة.

٧– ارتفاع قيمة الدولار الذي تُسعر به المبادلات النفطية مقابل العملات الدولية الأخرى.

٨– تدهور شروط التبادل التجاري حيث أصبحت تميل إلى غير صالح الدول لكون أسعار السلع الأولية والنفطية – التي تشكل النسبة الأكبر من اجمالي الصادرات – أصبحت تميل للانخفاض أو التقلب مما أدى لانخفاض الصادرات، وينعكس سلبا على قدرتها على سداد التزاماتها الخارجية، بينما تميل أسعار السلع الصناعية للارتفاع – التي تشكل النسبة الأكبر من اجمالي واردات – الدول.

٩– الكوارث الطبيعية التي أصابت بعض الدول.

ثانيا : آثار الديون الخارجية على الدول

للديون الخارجية آثار سلبية تنعكس على المجتمعات والأفراد؛ منها :

– **أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي** : تقيد الديون المرتفعة النمو الاقتصادي عن طريق تقليل إنتاجية عناصر الإنتاج، وتؤثر سلبيًا على خدمة الديون بالضغط على النفقات العامة التي تشمل الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية، وهذا ما يؤثر سلبًا على رأس المال البشري.

– **أثر الديون على الخطط الإنمائية** : تؤثر الديون على الادخار المحلي والقدرة الاستردادية ومعدلات التضخم، حيث أدى الاعتماد على القروض الخارجية إلى تزايد معدلات التضخم، وتخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة لضغوط الأطراف الدائنة، مما دهور القيم الحقيقية للمدخرات واضطر الكثير من ايداع أموالهم في الخارج خوفا من تآكلها.

– **تزايد حدة التدخل الاجنبي** في تلك الدول فتؤثر سلبًا على حرية صناعة القرار السياسي وتعرُضه للمزيد من الضغوطات.

ثالثا : دور صندوق النقد الدولي في زيادة المديونية الخارجية

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥، ويقع مقره في واشنطن، يديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا، وهو مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي.

تتمثل رسالة الصندوق الأساسية في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، حفاظًا على الاستقرار، ومنعًا لوقوع أزمات في النظام. لذلك يتابع الصندوق سياسات البلدان الأعضاء والتطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ويقوم بتشجيع البلدان على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، وتقديم التمويل المؤقت لمعالجة المشكلات في ميزان المدفوعات.

لكن الواقع أن صندوق النقد الدولي اعتاد أن يوقع الدول النامية في مصيدة القروض، فأعباء الديون التي تستوجبها هذه القروض تنمو بمعدلات أسرع من نمو حجم الديون ذاتها وهذا يعني أن فوائد هذه القروض باتت تستنزف الجزء الأكبر من أية قروض جديدة. حيث يستغل صندوق النقد الدولي حاجة الدول إلى

العملات الأجنبية لمتطلبات عمليات التنمية الاقتصادية ومعالجة العجز الذي تعاني منه موازين مدفوعاتها.

ومع تزايد حجم الدين العام تزداد خدمات الدين الخارجي (الأقساط والفوائد)، وعند عجز الدول المدينة عن الوفاء بالتزاماتها المالية في آجالها المحددة تضطر إلى طلب قروض جديدة؛ لكن بشروط أكثر صعوبة لسداد الأقساط والفوائد المترتبة على القروض القديمة.

وكنتيجة؛ أصبحت الدول تتميز بانخفاض شديد في مستوى قواها المنتجة، وبتدني الدخل القومي ومعدلات النمو، وما إلى ذلك من تهريب لرؤوس الأموال ونزوح الأرباح إلى الخارج لتمتص قسمًا كبيراً من الدخل والموارد بشكل مستمر، والتي كان يمكن أن تتحول إلى استثمارات تخدم التنمية الاقتصادية، الأمر الذي جعل تلك البلدان تلجأ إلى الاستدانة الخارجية لتلافي النقص الحاد في مدخراتها الوطنية من العملات الاجنبية.

رابعًا: صداع العصر وصندوق النقد الدولي

التسمية التي أُطلقت على صندوق النقد الدولي والذي يتولى الإشراف على إدارة اقتصاد البلدان المقترضة، إلا أن هذا الإشراف يعتبر جائراً لأنه يفرض شروطًا قاسية على الدول المقترضة، ومع الاستمرار في سياسة الاقراض المشروطة زادت المديونية وأصبحت أكثر ضرراً على البلدان النامية.

وللتغطية على النوايا المبيتة والأهداف التي تخطط لها البلدان الاستعمارية خلف صندوق النقد الدولي لإيقاع البلدان النامية في شِباك الديون الخارجية، بدأ صندوق النقد الدولي بوضع شروط مقابل الاستدانة وجدولة الديون (حتى صار بقاء البلدان النامية على قيد الحياة مرهونًا بقدرتها على سداد القروض وفوائدها).

ومن آليات تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي:

١– تحرير الأسعار وامتناع الدولة عن التدخل في آلية السوق.

٢– سياسة الخصخصة لزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة والتخلص من الاحتكارات العامة.

٣– تحرير التجارة الخارجية وتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع.

٤– ضغط الإنفاق.

٥– تقليص العمالة.

٦– تهميش دور الدولة.

وإن لهذه السياسة آثار سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة وخطيرة على الدول النامية وخاصة الدول العربية، ويجب العمل على ايجاد حلول جذرية، فلا بد من الحد من المديونية الخارجية وجدولتها، واسترجاع مكانة الاقتصاد الوطني والنهوض به وتصحيح الاختلافات المالية والتنظيمية حتى لو كانت النتائج طويلة الأمد، واعتماد خطط استراتيجية هدفها الحد من الاعتماد الاقتصادي على دول الغرب والتخلص من الهيمنة السياسية والاقتصادية.